ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

ⴰⵙⴳⵎⵓ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ

ⴰⵙⵇⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵙⵙⵉⵡⴰⵏ

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 16 يوليوز 2019

العدد 582

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

جدول أعمال المجلس.....05

أشغال اللجان الدائمة 06

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة.....07

أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....08

أنشطة الفرق والمجموعة البرلمانية.....11

اجتماع رقم 2019/23

ليوم الاثنين 08 يوليوز 2019

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين **08** يوليوز **2019** اجتماعه الأسبوعي برئاسة السيد **عبد الحكيم بن شماش**، رئيس المجلس، وحضور الأعضاء السادة:

- عبد الصمد قيوح : الخليفة الأول للرئيس؛
- عبد الإلاه الحلوطي : الخليفة الثاني للرئيس؛
- حميد كوسكوس : الخليفة الثالث للرئيس؛
- عبد القادر سلامة : الخليفة الرابع للرئيس؛
- عبد الحميد الصويري : الخليفة الخامس للرئيس؛
- أحمد الخريف : أمين المجلس؛
- أحمد تويزي :أمين المجلس؛
- إدريس الراضي : أمين المجلس.

فيما اعتذر عن حضور هذا الاجتماع السادة:

- العربي المحرشي : محاسب المجلس؛
- عبد الوهاب بلفقيه : محاسب المجلس؛
- عز الدين زكري : محاسب المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

← **قرار** رقم **2019 /23/02 بالتنسيق** مع مجلس النواب في سيناريوهات اختتام دورة أبريل **2019**، بعد عرض الموضوع على ندوة الرؤساء.

❖ العلاقة مع الهيئات الوطنية:

← **قرار** رقم **2019/23/**03 **بإحالة** تقرير رئاسة النيابة العامة لسنة 2018 على لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وتوزيعه على الفرق والمجموعات بالمجلس.

❖ التشريع :

← **قرار** رقم **2019/23/04 ببرمجة** جلسة عامة تشريعية، يوم الثلاثاء **09 يوليوز 2019 مباشرة بعد جلسة الأسئلة**، للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم **87.18** بتغيير وتتميم القانون رقم **17.99** المتعلق بمدونة التأمينات، برئاسة الخليفة الرابع للرئيس السيد عبد القادر سلامة، والسيد أحمد الخريف أمينا للجلسة.

← **قرار** رقم **2019/23/05** بالدعوة إلى عقد ندوة الرؤساء **يوم الثلاثاء 09 يوليوز 2019 على الساعة الواحدة بعد الزوال** لترتيب المناقشة في الجلسة العامة التشريعية.

❖ الأسئلة الشفهية:

قرار رقم **2019/22/06 بانتداب السيد أحمد الخريف** أمينا لجلسة الأسئلة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، ليوم **الثلاثاء 09 يونيو 2019** على الساعة **الثالثة** بعد الزوال، المخصصة لمناقشة المحورين التاليين:

- سياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته؛
- وضعية ومكانة المتقاعد في السياسات العمومية.

❖ أشغال اللجان:

← **قرار** رقم **2019/23/07 بالموافقة** على طلب السيد رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية للقيام بمهمتين استطلاعيتين، لكل من مقالع الرمال بمدينتي القنيطرة والعرائش، وأوراش مشروع تهيئة ضفتي أبي رقراق، المبرمجتين على التوالي يومي 17 و24 من شهر يوليوز 2019، وفق دفتر التحملات المرفق بطلب اللجنة.

❖ العلاقات الخارجية:

← **قرار** رقم **2019/23/08 بالموافقة** على تنظيم منتدى مؤتمر المستقبل 2020 بالمغرب.

← **قرار** رقم **2019/23/09 بالمشاركة** في أشغال البرلمان الأنديني المزمع عقدها ببوغوتا/كولومبيا خلال الفترة الممتدة من **16 إلى 20 يوليوز 2019.**

❖ شؤون السادة المستشارين:

← **قرار رقم 2019/23/10 بتوجيه** مذكرة مشتركة لرئيسي مجلسي البرلمان بشأن الارتقاء بجوازات السفر الخاصة بالسادة البرلمانيين.

❖ شؤون تنظيمية:

← **قرار** رقم **2019/23/11 بالموافقة** على توزيع المهام والتفويضات ذات الارتباط على السادة خلفاء الرئيس.

❖ مختلفات:

← **قرار** رقم **2019/23/13 بالموافقة** على تحديد يوم **الأربعاء 10 يوليوز 2019** على الساعة الحادية عشر صباحا لتقديم قاموس القضية الوطنية، المعد من طرف الجامعة الدولية لفائدة المجلس.

← **قرار** رقم **2019/23/14 بالموافقة** على مشروع برنامج تكوين/تحسيس أعضاء اللجنة الموضوعاتية في تقييم السياسات العمومية من طرف خبراء جامعة لوزان السويسرية يومي 01 و02 أكتوبر 2019.

جلسة عامة تشريعية .

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 09 يوليوز 2019 بعد جلسة الأسئلة الشهرية، جلسة عامة تشريعية برئاسة الخليفة الرابع للرئيس السيد عبد القادر سلامة، والسيد أحمد الخريف أمينا للجلسة، خصصت للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الأربعاء 10 يوليوز 2019 تم خلاله تقديم مشروع قانون رقم 16.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري.

وفي ذات الاجتماع أنهت اللجنة دراسة مشروعي القانونين التنظيميين التاليين:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.
- مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وقد تم الاتفاق، إثر ذلك، على يوم غد الأربعاء 17 يوليوز 2019 على الساعة الثانية عشرة زوالا كآخر أجل لتقديم الفرق والمجموعة البرلمانية لتعديلاتها حول المشروعين، على أساس أن يتم البت في هذه التعديلات والتصويت على المشروعين برمتهما في الاجتماع المقرر انعقاده يوم الإثنين المقبل 22 يوليوز 2019 بدءا من الساعة التاسعة صباحا.

- **لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان.**

❖ **الأربعاء 17 يوليوز 2019:**

← على الساعة العاشرة والنصف صباحا بقاعة عكاشة.

- لقاء تشاوري مع السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان حول التقرير الوطني الجامع للتقارير 19، 20 و21 المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛

← على الساعة الثالثة بعد الزوال بقاعة عكاشة.

- ملاءمة مواد النظام الداخلي لمجلس المستشارين مع قرار المحكمة الدستورية رقم 19/93.

- **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.**

❖ **الأربعاء 17 يوليوز 2019:**

← على الساعة الثانية عشرة(12h) زوالا بمصلحة اللجنة.

- آخر أجل لتقديم التعديلات حول مشروعي القانونين التنظيميين:
  - مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.
  - مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

❖ **الإثنين 22 يوليوز 2019:**

← على الساعة التاسعة صباحا بقاعة عكاشة.

- البت في التعديلات والتصويت على مشروعي القانونين التنظيميين:
  - مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.
  - مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

على هامش لقاء خصص لتقديم دليل للترافع حول قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، رئيس المجلس يؤكد أن الدليل سيمكن الدبلوماسية البرلمانية من التسلح بأدوات المعرفة العلمية قصد تعضيد الطرح المغربي.

قال رئيس مجلس المستشارين السيد عبد الحكيم بن شماش، يوم الأربعاء 10 يوليوز 2019، إن دليل الترافع حول قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية يمكن الدبلوماسية البرلمانية من التسلح بأدوات المعرفة العلمية قصد تعضيد طرح الترافع عن مغربية الصحراء.

وأكد السيد بن شماش في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش لقاء خصص لتقديم دليل للترافع حول قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية تحت شعار "مغربية الصحراء حقائق تاريخية وقانونية"، أن هذا الدليل يروم تعضيد الطرح المغربي و"دحض تهافت أطروحة +البوليساريو+ ومن يساندها".

وأضاف رئيس مجلس المستشارين أن الوثيقة، التي أنجزها السفير المندوب السابق للمغرب بالأمم المتحدة، محمد لوليشكي، انبنت لتحقيق غاياتها، على الحقائق التاريخية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مع أخذ المتغيرات الجيوسياسية التي واكبت ورافقت هذا النزاع المفتعل حول الأقاليم الجنوبية بعين الاعتبار.

وبعدما اعتبر تقديم هذا الدليل، الذي أنجز على شكل قاموس وجرى إعداده بشراكة مع الجامعة الدولية للرباط من قبل خبراء دوليين لفائدة مجلس المستشارين، من "أقوى لحظات تجسيد انفتاح مجلس المستشارين على محيطه الدبلوماسي والأكاديمي"، أوضح السيد بن شماش أن المجلس، من خلال اضطلاعه بمهامه الدبلوماسية، وتلك المتصلة بالترافع والدفاع عن المصالح العليا للوطن، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية، يعمل على تنحية "جملة أوهام لصيقة بهذه المعركة الدبلوماسية، وتعشش في صفوف أولئك الذين لايزالون لاعتبارات شتى، يساندون أطروحة الجمهورية الوهمية".

وخلص السيد بن شماش إلى القول إن "الوثيقة المحكمة التي أحالت على أهم عناصر القوة التي تتضمنها المبادرة المغربية للحكم الذاتي، سترفع لا محالة من مستوى الدبلوماسية البرلمانية المغربية".

وفي تصريح مماثل، قال الخبير في مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، محمد لوليشكي، إن الغاية من تقديم دليل الترافع حول قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية يرمي إلى دعم الدبلوماسية الموازية، لاسيما البرلمانية، مضيفا أن الدليل يتناول الأبعاد الإنسانية والتاريخية والقانونية لقضية الصحراء المغربية.

وأوضح السفير المندوب السابق للمغرب بالأمم المتحدة أن مواد الوثيقة تطرقت إلى "جل المبادئ والإشكاليات التي يتناولها خصوم المغرب في المحافل الدولية، والتي يتوسلون بها للحيلولة دون إيجاد حل سياسي براغماتي متفق عليه للنزاع المصطنع حول الصحراء المغربية"، لافتا إلى أن هذه المبادئ والإشكالات همت أساسا "العمق الإنساني لمنطقة الصحراء"، ومسجلا أن الوثيقة أحالت على الاتفاقيات الدولية التي تدلل على أن هذا "الجزء من المملكة المغربية شكل دوما جزء لا يتجزء من التراب المغربي".

كما يقدم الدليل، يضيف السيد لوليشكي، إيضاحات حول حق تقرير المصير، مشددا على أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي نصت حين التفاوض حول حل براغماتي واقعي، على استشارة الساكنة المعنية، ومشيرا إلى أن الممارسة الدولية، لاسيما التي تعملها الأمم المتحدة، والمتعلقة على الخصوص بمسألة الاستفتاء، "قليلة جدا، ولكل وضعية حيثياتها التاريخية والإنسانية التي توجب على المجتمع الدولي إيجاد حل براغماتي يسهم في حل الخلافات الدولية."

ويتناول الدليل أساسا محاور تتعلق بـ "الروابط التي تجمع المغرب بالصحراء"، و"وضعية الأطراف المعنية بقضية الصحراء"، و"عواقب الوضع الراهن على استقرار منطقة المغرب العربي."

استقبال رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ولجنة الحق في الحصول على المعلومات.

استقبل رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش، رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ولجنة الحق في الحصول على المعلومات السيد عمر السغروشني، يوم الاربعاء 10 يوليوز 2019 بمقر المجلس.

وعبر السيد بن شماش، خلال هذا اللقاء، عن استعداد مجلس المستشارين للتعاون مع لجنة الحق في الحصول على المعلومات وتقديم كامل الدعم لها، مشيرا إلى التدابير الأولية التي اتخذها المجلس انسجاما مع مقتضيات القانون رقم 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وكذا التراكم الهام الذي تعرفه المؤسسة التشريعية على مستوى النشر الاستباقي للمنتوج البرلماني في الموقع الالكتروني للمجلس ، في كل أبعاده المتعلقة بالتشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية وما إلى ذلك من المعطيات والمعلومات غير المشمولة بالسرية.

كما أكد السيد بن شماش على أن مجلس المستشارين بصدد إحداث بنية إدارية مكلفة بتقديم المعلومات تفعيلا لما هو منصوص عليه في القانون المنظم لهذا المجال.

من جانبه، استعرض السيد السغروشني الرهانات المعقودة على قانون الحق في الحصول على المعلومات الهادفة إلى تعزيز المسار الحقوقي ببلادنا، وتنشيط ثقافة المواطنة وشفافية المرفق العمومي، وتكريس ثقافة المساءلة والمحاسبة، كما توقف عند الدور المحوري للجنة الحق في الحصول على المعلومات المتمثل في السهر على ضمان حسن ممارسة الحق في الحصول على المعلومات.

وأبرز السيد السغروشني أهمية دور مجلس المستشارين في هذا الباب، باعتباره من المؤسسات المعنية بتوفير هذا الحق.

هذا وذكر السيد السغروشني بالخطوات التي قامت بها لجنة الحق في الحصول على المعلومات منذ تعيينها من طرف السيد رئيس الحكومة بتاريخ 13 مارس 2019، مشيرا إلى أن اللجنة بصدد وضع اللمسات الاخيرة على نموذج الطلب لتسهيل الحصول على المعلومات.

لقاء دراسي حول حول البحث العلمي و الابتكار.

نظم مستشارا حزب التقدم والاشتراكية **بمجلس المستشارين**، بتعاون مع قطاع التعليم العالي لحزب التقدم و الاشتراكية، يوم **الأربعاء 10 يوليوز2019** لقاء دراسيا تحت شعار: **"من أجل تطوير إستراتيجية وطنية ناجعة للبحث العلمي و الابتكار كدعامة لنموذج تنموي جديد"** وذلك بمشاركة الفعاليات المعنية بالموضوع مثل كتابة الدولة في التعليم العالي وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات والمؤسسات الحكومية المعنية بالتتبع والتنسيق، وممثلين للباحثين في الجامعات والمعاهد وللمخترعين، وممثلين عن المقاولة الوطنية، ، وأساتذة وباحثين في مختلف التخصصات.

وتتلخص أهداف هذا اللقاء الدراسي في:

- تشخيص وضعية البحث العلمي (في مجال العلوم الدقيقة) في الجامعات والمعاهد، ووضعية المؤسسات المعنية مثل المركز الوطني للبحث العلمي والتقني CNRST، والوقوف على المكاسب المحققة بهدف تعزيزها والعوائق التي تقف في وجه تطوير البحث العلمي والانتقال بنتائجه من فضاءات البحث والمختبرات إلى مجال التصنيع والاستعمال في الحياة العامة.
- الوقوف على وضعية الابتكار والاختراعات التي يقوم بها باحثون وعلماء مغاربة (خاصة الشباب منهم) والعوائق التي تقف في وجه إخراج هذه الاختراعات إلى مجال التصنيع والاستعمال.
- فتح نقاش وطني جاد حول ضرورة بلورة إستراتيجية وطنية جديدة ناجعة في مجال البحث العلمي والابتكار، بارتباط مع النقاش الجاري حول النموذج التنموي الجديد، واعتبار تطوير البحث العلمي في مجال العلوم الدقيقة (الميكانيك المعلوميات، البحث الزراعي، علوم التغذية، الكيمياء والبيولوجيا، الطب.....) ودعم الابتكار والاختراعات في هذه المجالات، يشكل رافعة هامة للنموذج التنموي الجديد المنشود.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:(+212) 53728134

الفاكس:(+212)537728134

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma